الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.183/SR.229
8 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٢٩

المعقـــودة فـــي المقـر، نيويورك،
يوم الاثنين، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧،
الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد كا (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تقرير الرئيس عن الدورة العادية الخامسة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، المعقودة في طرابلس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، وعن المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في نيودلهي في الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧

حلقة الأمم المتحدة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية لآسيا بشأن قضية فلسطين

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد مـــن تاريخ هذه الوثيقـــة إلـــى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

97-81200
9781200

المحتويات (تابع)

حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

ندوة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين

إحاطة إعلامية بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة

إحاطة إعلامية من قبل السيدة ليا تسيميل والسيد أسامة الحلبي (لجنة الأصدقاء الأمريكيين للخدمة) بشأن القضايا المتصلة بحقوق الإقامة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس

مسائل أخرى

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥

إقرار جدول الأعمال

١ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): اقترح إضافة بند إلى جدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

٢ - أقر جدول الأعمال بصيغته المعدلة.

تقرير الرئيس عن الدورة العادية الخامسة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، المعقودة في طرابلس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، وعن المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في نيودلهي في الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧

٣ - الرئيس: قال في معرض تقديمه تقريرا عن الدورة العادية الخامسة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية إن وزراء الخارجية قاموا، بناء على اقتراح في السنغال، بالنظر مباشرة في جلسة عامة في المسائل المتصلة بالحالة في الشرق الأوسط وفي الأرض الفلسطينية المحتلة. وأضاف أن السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية أحاط الوزراء بآخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما اعتزام إسرائيل إنشاء مستعمرة جديدة في القدس الشرقية.

٤ - وذكر أنه أهاب بأعضاء لجنة الصياغة أن يبذلوا أقصى ما في وسعهم لكفالة أن تعكس الوثيقة الختامية للدورة أهمية حقوق الشعب الفلسطيني وضرورة حماية عملية السلام الجارية.

٥ - ومضى إلى القول إن مجلس الوزراء كان قد أكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنيه، بما في ذلك حقه في العودة وحقه في تقرير المصير وإقامة دولة طبقا لمبادئ القانون الدولي. وذكر أن مجلس الوزراء كان قد أعرب عن قلقه العميق لعدم امتثال إسرائيل للمبادئ الأساسية لعملية السلام ودعا إسرائيل إلى الكف فورا عن مصادرة الأرض الفلسطينية وإنشاء المستعمرات، بما في ذلك في القدس، وذلك انتهاكا، في جملة أمور، لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٧٨ (١٩٨٠). وأشار إلى أن مجلس الوزراء رحب باتفاق الخليل وقرر مواصلة دعمه لعملية السلام، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم ما يلزم من مساعدة إلى السلطة الفلسطينية لمواصلة عملية السلام.

٦ - وذكر أنه كان قد أعرب خلال المناقشة العامة عن قلق اللجنة لتردي الحالة في الأراضي المحتلة وللخطر المحتمل الذي يتهدد عملية السلام إن لم تحترم الأطراف روح ونص ما التزمت به. وأكد بشكل خاص أهمية إقناع إسرائيل بالكف عن إنشاء مستعمرة في القدس الشرقية، وهو ما قد يخلق مناخا من التوتر وعدم الثقة. ودعا أخيرا منظمة الوحدة الأفريقية إلى حشد الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم الدعم اللازم إلى الشعب الفلسطيني خلال الفترة الحرجة من المرحلة الانتقالية وبدء مفاوضات الوضع النهائي.

٧ - وأشار إلى أنه قام بدور نشط، بوصفه ممثل السنغال في لجنة السفراء في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، في صياغة الوثيقة الختامية للمؤتمر التي تضمنت تحليلا للحالة الدولية، بما في ذلك الحالة في فلسطين.

٨ - وذكر أنه شارك أيضا في جلسة اللجنة الوزارية المعنية بفلسطين والتابعة لحركة بلدان عدم الانحياز، والتي وصف فيها الرئيس ياسر عرفات الحالة المتردية في فلسطين المحتلة. وقال إنه أدلى ببيان في الجلسة أعاد فيه تأكيد تأييد اللجنة لما يبذله الرئيس عرفات من جهود شجاعة لا تكل لتحقيق السلام، وأشار إلى أن السنغال كانت من بين أولى البلدان التي طلبت إلى الأمين العام أن يعقد الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة. ولفت أنظار اللجنة إلى البيان الصادر في نهاية جلسة اللجنة الوزارية المعنية بفلسطين.

٩ - ومضى إلى القول إن وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز اعتمدوا أيضا إعلانا خاصا بشأن تردي الحالة في الشرق الأوسط. وذكر أخيرا أنه تم عقد جلسة استثنائية عامة لدى افتتاح المؤتمر الوزاري للاستماع إلى بيان ألقاه الرئيس عرفات، واعتمد البيان في وقت لاحق بالإجماع بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر.

حلقة الأمم المتحدة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية لآسيا بشأن قضية فلسطين

١٠ - الرئيس: قال إنه إذا لم يسمع اعتراضا، اعتبر أن اللجنة تود إقرار البرنامج المؤقت لحلقة الأمم المتحدة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية لآسيا بشأن قضية فلسطين، اللتين ستعقدان في جاكارتا، إندونيسيا، في الفترة من ٤ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، بصيغته الواردة في ورقة العمل رقم ١.

١١ - وقد تقرر ذلك.

١٢ - الرئيس: أعلن أن وفد اللجنة إلى الحلقة الدراسية سيتألف من السيد فرهدي (أفغانستان)، نائب الرئيس؛ والسيد صليبا (مالطة)، المقرر؛ والسيد عبد الله (تونس)؛ والسيد القدوة (المراقب عن فلسطين)؛ والرئيس نفسه.

ندوة الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

١٣ - الرئيس: قال إنه إذا لم يسمع اعتراضا، اعتبر أن اللجنة تود اعتماد البرنامج المؤقت لندوة الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التي ستعقد في عمان، الأردن، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧، بصيغته الواردة في ورقة العمل رقم ٢.

١٤ - وقد تقرر ذلك.

ندوة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين

١٥ - الرئيس: قال إنه إذا لم يسمع اعتراضا، اعتبر أن اللجنة تود إقرار البرنامج المؤقت لندوة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين، التي ستعقد في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بصيغته الواردة في ورقة العمل رقم ٣.

١٦ - وقد تقرر ذلك.

إحاطة إعلامية بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة

١٧ - الرئيس: أشار إلى أن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة اعتمدت قرارا بشأن الأفعال الإسرائيلية غير المشروعة في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة (A/ES-10/L.1) بأغلبية ١٣٥ صوتا مقابل ٣ أصوات، وامتناع ١١ عن التصويت.

١٨ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): قال إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة تمثّل انتصارا للعدل والقانون الدولي وهي تعبير عن الدعم لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأضاف أنها أيضا إيذان برفض كل من إساءة استعمال سلطة النقض في مجلس الأمن والأعمال غير المشروعة التي قامت بها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة. وأعرب عن أمله أن تؤدي نتائج الدورة إلى حالة جديدة في الشرق الأوسط وأن تحمل إسرائيل على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب وللاتفاقات الموقعة من قِبل الأطراف. وأشار إلى أن الغالبية العظمى لأعضاء اللجنة كانوا يؤيدون عقد دورة استثنائية طارئة وأن جميع الدول الأعضاء تقريبا أيدت القرار الذي اتخذته.

١٩ - وأكد أهمية أن تقوم البلدان التي هي أعضاء في اللجنة بتنفيذ القرار، ولا سيما الفقرة ٧ منه، التي دعت إلى وقف جميع أشكال المساعدة والدعم المقدمة للأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ولا سيما أنشطة الاستيطان، والفقرة ٨، المتعلقة بكفالة احترام اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة.

٢٠ - وقال إنه يتعين على اللجنة أيضا أن تكفل متابعة القرار من خلال النظر في التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في غضون شهرين من اتخاذ القرار، وإن دعت الضرورة، من خلال عقد دورة استثنائية طارئة مستأنفة إذا لم تمتثل إسرائيل للقرار.

٢١ - ووصف رد فعل إسرائيل الأولي بالغطرسة والعناد. وذكر أن وزير الخارجية الإسرائيلي قال إن إسرائيل ستعتبر القرار باطلا ولاغيا، وإن مسؤولين إسرائيليين آخرين قد انتقدوا لا القرار وحده ولكن أيضا الجمعية العامة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأعرب عن أمله في ألا يكون هذا الموقف المؤسف سوى موقف مؤقت وألا تكون هناك ضرورة لعقد دورة استثنائية طارئة مستأنفة.

إحاطة إعلامية من قِبل السيدة ليا تسيميل والسيد أسامة الحلبي (لجنة الأصدقاء الأمريكيين للخدمة) بشأن القضايا المتصلة بحقوق الإقامة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

٢٢ - بناء على دعوة من الرئيس، اتخذ كل من السيدة تسيميل والسيد الحلبي (لجنة الأصدقاء الأمريكيين للخدمة) مقعدا إلى طاولة اللجنة.

٢٣ - الرئيس: أشار إلى أن السيدة تسيميل هي محامية إسرائيلية بارزة ومحترمة، دأبت على الدفاع عن السجناء السياسيين الفلسطينيين منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية في عام ١٩٦٧، أما السيد الحلبي فهو محام درزي فلسطيني معروف ومحترم وقد شغل لسنوات عديدة منصب مدير الإدارة القانونية لمركز الكويكر للمساعدة القانونية.

٢٤ - السيدة تسيميل (لجنة الأصدقاء الأمريكيين للخدمة): أعربت عن مخاوف الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء من أن السياسة الإسرائيلية الحالية ستحكم عليهم بمستقبل من الكراهية والحروب المتكررة. وأضافت أنه منذ عام ١٩٦٧ كان يسمح للفلسطينيين بمغادرة البلد مع الاحتفاظ بمركزهم، بمقتضى سياسة الحدود المفتوحة التي كانت تعفي حكومة إسرائيل من التزام توفير التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات لجميع الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. بيد أن إسرائيل غيرت سياستها في الآونة الأخيرة مما أدى إلى إبعاد الفلسطينيين بهدوء من القدس في ما هو بمثابة عملية "تطهير عرقي". ومضت إلى القول إنه بموجب السياسة الجديدة التي أطلقت عليها المحكمة العليا لإسرائيل اسم "الإقامة العائمة"، حُرم الفلسطينيون الذين لم يقيموا في القدس لعدد من السنوات أو الذين اكتسبوا جنسية أجنبية من حقوق الإقامة. وأوضحت أن حكومة إسرائيل، بفعلها هذا إنما هي تحاول تخفيض عدد السكان الفلسطينيين في القدس استباقا لمفاوضات الوضع النهائي.

٢٥ - وأردفت قائلة إن اليهود، بالمقابل، ومن ضمنهم اليهود الذين ليست لديهم جنسية إسرائيلية، يحتفظون بحقوقهم أينما ذهبوا. وذكرت أن المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة يستطيعون الحصول على منافع الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم المجانيين بصرف النظر عن جنسيتهم، في حين يحرم الفلسطينيون المولودون في القدس من هذه المنافع. وأوضحت أن الفلسطيني قد يجد من المستحيل أن يفتح حسابا مصرفيا بسبب شطب اسمه من سجلات الإقامة المحوسبة.

٢٦ - ومضت إلى القول إن هذه السياسة لم تأت بها إدارة نتنياهو بين عشية وضحاها، بل هي سياسة تطورت بالتدريج خلال عدد من السنوات بوصفها إحدى سياسات حزب العمل الإسرائيلي. وقالت إنه بمجرد أن يبعد جميع الفلسطينيين عن القدس ستطبق السياسة نفسها على الضفة الغربية وقطاع غزة وحتى في المناطق التي تخضع للسيطرة الفلسطينية.

٢٧ - وقالت إن من الممكن تماما، في المستقبل القريب، قيام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بالتعامل مع لاجئي عام ١٩٩٧، إضافة إلى لاجئي عامي ١٩٦٧ و ١٩٤٨، وأن

يواجه الأردن أيضا تدفقا جديدا للاجئين، لأن معظم الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية، وأنه سيتعين على الأردن تدبير الاستجابة المناسبة للأزمة المحتملة.

٢٨ - السيد الحلبي (لجنة الأصدقاء الأمريكيين للخدمة): قال إن الإطار القانوني لعمليات الإبعاد هذه في نمو مستمر منذ عام ١٩٦٧، عندما قررت الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد ضم القدس الشرقية. وتم في ذلك الوقت، تقديم ثلاثة مشاريع قوانين وتم اعتمادها فوسع نطاق السلطة الإسرائيلية دون أن تستخدم بالفعل عبارة "ضم". وذكر أن عرب القدس كانوا لا يزالون يحملون جوازات سفر أردنية، ولكن إسرائيل أصدرت لهم بطاقات إقامة إسرائيلية، فأصبحوا مقيمين خاضعين للقانون الإسرائيلي. وأشار إلى أن تلك القوانين كان لها أثر آخر هو جعل حق بناء دور للسكن على الأراضي التي يمتلكها الأفراد خاضعا لإشراف سلطات التخطيط الإسرائيلية. ومنذ عام ١٩٦٧، كان عدد الوحدات السكنية المبنية لسكان المناطق العربية في القدس أقل من ٥ في المائة، وخصص ٢٥ في المائة من الأراضي في المناطق العربية لـ "مناطق خضراء" - أي لمناطق عامة مفتوحة. وفي تلك الأثناء، تمت مصادرة أراض عربية لبناء مساكن إسرائيلية.

٢٩ - ومضى إلى القول إن مصادرة بطاقات الهوية وإلغاء مركز الإقامة استهدفا في البداية الفلسطينيين الذين ظلوا خارج البلد فترة طويلة. أما في الوقت الراهن فإن هذه السياسة تطبق على الفلسطينيين الذين انتقلوا مجرد انتقال إلى خارج حدود مدينة القدس. وذكر أنه يجري استخدام بيانات مستقاة من قوائم الناخبين كأساس لمصادرة بطاقات الهوية وإلغاء حقوق الإقامة.

٣٠ - وأردف قائلا إنه لا يمكن البت نهائيا بحقوق إقامة الفلسطينيين إلا عند استكمال المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي للقدس. وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي، ريثما تتبين نتائج المفاوضات، أن يطالب بوقف أعمال البناء الإسرائيلية. وأعرب في الختام عن أمله في أن تصبح القدس بالفعل "عاصمة سلام".

٣١ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): قال إنه ممتن لما تلقاه القضية من اهتمام دولي. وقال إن المشكلة، في رأيه، نشأت جراء إدماج القدس الشرقية في مدينة القدس، وجراء الموقف الذي اعتبر عرب القدس أجانب. وسأل عما إذا كانت تتوافر أرقام محددة عن عدد ما صودر من وثائق الهوية.

٣٢ - السيدة تسيميل (لجنة الأصدقاء الأمريكيين للخدمة): قالت إن هذه السياسة تستخدم ضد الفلسطينيين الذين راجعوا لسبب من الأسباب وزارة الداخلية، مثلا، لتسجيل ولادة طفل جديد. وأضافت أن أكثر من ١ ٠٠٠ بطاقة هوية قد صودرت حتى الآن دون أي إشعار.

٣٣ - السيد فرهدي (أفغانستان): قال إنه يرى أن هناك علاقة مباشرة بين ما قُدم لتوه من معلومات، والفقرة ٢ من القرار A/ES-10/2. وأضاف أن هذه المعلومات ستكون مفيدة للجنة في صياغة قرار يقدم إلى

الجمعية العامة بشأن جهود إسرائيل لتغيير الوضع الديموغرافي للقدس الشرقية. وقال إن هذه الأفعال تشكل عقبة في طريق عملية السلام.

٣٤ - السيد زكي (المراقب عن مصر): أعرب عن قلقه لعدم إجماع أعضاء اللجنة على تأييد القرار A/ES 10/2. وقال إنه يود معرفة ما إذا كانت السيدة تسيميل والسيد الحلبي يريان أن من الأفضل التريث لمعرفة نتائج المفاوضات الثنائية بشأن الوضع النهائي، أو إذا كان من المفيد أن تتدخل أجهزة وهيئات الأمم المتحدة، كمحكمة العدل الدولية، أو لجنة حقوق الإنسان.

٣٥ - السيد الحلبي (لجنة الأصدقاء الأمريكيين للخدمة): قال إن بإمكان الأمم المتحدة، بوصفها محفلا دوليا شاملا، القيام بدور هام من خلال توجيه الاهتمام إلى الأبعاد الأكبر للقضية ومواصلة مطالبة إسرائيل بالكف عن القيام بأي عمل آخر لحين استكمال المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي.

٣٦ - خرج كل من السيدة تسيميل والسيد الحلبي.

مسائل أخرى

٣٧ - الرئيس: قال إنه أبلغ لتوه بأن السيد صليبا (مالطة) لن يتمكن من المشاركة في ندوة جاكرتا. واقترح أن يجتمع المكتب ليقرر ما إذا كانت هناك ضرورة لتعيين مقرر آخر على أساس مؤقت أو ما إذا كان بإمكان نائبي الرئيس اللذين سيحضران الندوة القيام بواجباته.

٣٨ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٢٠